

اتفاقية التغيرات المناخية

١. نبذة مختصرة عن الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية:

أبرمت الاتفاقية عام ١٩٩٢ بعد قمة الأرض بهدف تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الجو عند مستوى لا يشكل خطورة علي مناخ الأرض. و لتحقيق هذا الهدف وضعت الاتفاقية إطارا زمنيا يسمح للنظام البيئي بالتأقلم مع تغير المناخ بما لا يهدد إنتاج الغذاء و التنمية الاقتصادية. ووضعت الاتفاقية مبادئ عامة دون التزامات كمية محددة لعل من أهمها أن تتحمل الدول مسؤولية مشتركة و لكن متفاوتة وفقا لامكانيات كل دولة و ظروفها. و تأكيدا علي هذا المبدأ حملت الدول المتقدمة الريادة في مكافحة تغير المناخ و مواجهة آثاره السلبية. كما أنها أدرجت مبدأ ضرورة مراعاة الظروف التي تمر بها الدول النامية و خاصة تلك المعرضة للآثار السلبية لتغير المناخ مثل الجزر و الدول التي لها سواحل طويلة و تلك التي تعتمد في اقتصادها علي الزراعة باستخدام مياه الأمطار. فقد قسمت الاتفاقية الدول الأطراف الي ثلاثة أنواع الأول مدرج في المرفق الأول و يشمل الدول الصناعية بالإضافة إلي الدول الاشتراكية السابقة و المحولة لاقتصاد السوق. و الثانية هي الدول الدول الصناعية فقط أي دول المرفق الأول مخصصا منها الدول الاشتراكية المتحولة لاقتصاد السوق. أما النوع الثالث فهو بقية الأطراف التي اعتبرت جميعها دولاً نامية و إن اختلفت في مراحل النمو.

دول المرفق الأول:

وعددها ٣٦ دولة وهي الدول التي اتفقت في قمة الأرض على تثبيت انبعاثات ثنائي أوكسيد الكربون عند مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠. و تضم: النمسا استراليا بلجيكا كندا الدنمارك الاتحاد الأوروبي فنلندا فرنسا ألمانيا اليونان ايسلندا ايطاليا اليابان لكسمبورج هولندا نيوزيلندا النرويج البرتغال أسبانيا السويد سويسرا تركيا بريطانيا أيرلندا الشمالية الولايات المتحدة الأمريكية روسيا البيضاء بلغاريا تشيكوسلوفاكيا استونيا المجر ليتوانيا لاتفيا بولندا رومانيا روسيا و أوكرانيا.

دول المرفق الثاني:

٢٥ دولة هي: النمسا استراليا بلجيكا كندا الدنمارك الاتحاد الأوروبي فنلندا فرنسا ألمانيا اليونان ايسلندا ايطاليا اليابان لكسمبورج هولندا نيوزيلندا النرويج البرتغال أسبانيا السويد سويسرا تركيا بريطانيا أيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية و تلزم الاتفاقية دول المرفق الأول بتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة فيها دون تحديد مدي التخفيض. بالإضافة إلي ذلك تحمل دول المرفق الأول مسؤولية إضافية هي تقديم المعونة الفنية و المالية للدول النامية لمواجهة مشكلة تغير المناخ و آثارها السلبية و كذلك نقل التكنولوجيا إليها. أي أنها تعتبر الدول المتقدمة المسئول الأكبر عن المشكلة و عليهم العمل علي مواجهتها ليس هذا فحسب و انما عليهم ايضا تقديم يد المساعدة للدول النامية. كما تدعو الدول المتقدمة الي تطوير تكنولوجيا أقل ضررا بالبيئة علي أن تتاح للدول النامية أيضا. بالإضافة الي ذلك أعطت الاتفاقية وضعا خاصا للدول الأقل نموا إذ أقرت بضرورة أخذ احتياجاتها الخاصة في الاعتبار فيما يتعلق بتمويل و نقل التكنولوجيا إليها.

٢. أهم البنود التي تضمنتها الإتفاقية:

ومن ناحية أخرى تم الاتفاق على أن تتحمل جميع أطراف الاتفاقية المسؤولية فيما يتعلق بمواجهة المشكلة مع التأكيد على مراعاة ظروف كل دولة، و أهم هذه الالتزامات:

١- القيام بإجراءات وقائية لمنع أو تقليل مسببات تغير المناخ و تجنب آثارها السلبية علي أن تأخذ هذه الاجراءات في الاعتبار الاطار الاقتصادي الاجتماعي لكل دولة.

٢- تضمين سياسات حماية المناخ في برامج التنمية الوطنية مع مراعاة أن تحقيق التنمية الاقتصادية ضرورة لتبني هذه السياسات.

٣- ضرورة أن تتعاون جميع أطراف الاتفاقية لحماية و تشجيع حرية النظام الاقتصادي الدولي.

٤- تشجيع التعاون التكنولوجي لتقليل انبعاثات الغازات الدفيئة من قطاعات الاقتصاد المختلفة كالطاقة و المواصلات و الصناعة و الزراعة و الغابات و إدارة المخلفات.

٥- ضرورة التوعية بخطورة المشكلة و آثارها من أجل أن تكون الشعوب في كل مكان علي دراية بتأثير تصرفاتهم و الأنشطة التي يقوموا بها علي المناخ و البيئة.

كما أنشأت الاتفاقية أجهزة فرعية لتحقيق أغراض محددة منها الجهاز الفرعي للتنفيذ و الجهاز الفرعي للمشورة العلمية و التكنولوجية لتقديم المعلومات و المشورة فيما يتعلق بالمسائل العلمية و التكنولوجية المتعلقة بالاتفاقية مما يعتبر تشجيعا للبحث العلمي في مجال تغير المناخ.

هذا و قد أنشأت الاتفاقية مؤتمر الأطراف الذي يعتبر الجهاز الأعلى للاتفاقية و مهمته متابعة و مراجعة تنفيذ بنودها علي أن يعقد اجتماعا عاديا مرة في العام. تم عقد الاجتماع الأول في برلين عام ١٩٩٥ حيث تم الاتفاق علي بدء عملية تخطيط طويل المدى لما بعد عام ٢٠٠٠ بما في ذلك تقوية التزامات الدول النامية. كما تم الاتفاق علي أمور أخرى لا تقل أهمية مثل إنشاء المقر الدائم في بون البدء في عمل مشروعات تجريبية مشتركة الاجراءات المالية و ميزانية السكرتارية و إنشاء الأجهزة الفرعية.

في الاجتماع الثاني في جنيف في العام التالي تم إعلان جنيف الذي طالب بأن تكون الأهداف ملزمة من الناحية القانونية. و في عام ١٩٩٧ انعقد الاجتماع الثالث في كيوتو و بعد ١١ يوما من المفاوضات و المباحثات تم توقيع بروتوكول كيوتو من قبل ١٥٩ دولة.



بروتوكول كيوتو:

جاء بروتوكول كيوتو ليتضمن التزامات محددة تحقيقا للمبادئ العامة التي طالبت بها إتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ ولعل أهم ما تضمنه نص البروتوكول أن تقوم ٣٨ دولة صناعية بتخفيض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسب تختلف من دولة لأخرى على أن يتم هذا التخفيض خلال الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢.

بالنسبة للاتحاد الأوروبي تم الاتفاق على التخفيض بنسبة ٨% أقل من مستوي عام ١٩٩٠ أما للولايات المتحدة و اليابان فجاءت نسبهم ٧% و ٦% على التوالي. و تشمل هذه الانخفاضات ٦ غازات محددة هي ثنائي أكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النيتروز بالإضافة إلى ثلاثة مركبات فلورية لم يشملها بروتوكول مونتريال. و قد شمل البروتوكول إلى جانب ذلك أمورا أخرى هامة منها:

* تم الاتفاق على اعتبار مناطق إمتصاص غازات الإحتباس الحراري و المستودعات- Sinks and reservoirs- مثل الغابات و التربة من وسائل خفض الانبعاثات نظرا لأنها تمتص الغازات الدفيئة من الجو.

* التأكيد على ما جاء في الاتفاقية بخصوص تحمل الدول المتقدمة مسؤولية نقل التكنولوجيا للدول النامية و مساعدتها ماليا و فنيا لمواجهة مشكلة تغير المناخ.

* العمل على تطوير تكنولوجيا أقل استهلاكاً للوقود و من ثم أقل ضررا على البيئة.

* آليات المرونة وهي آليات تسمح بخفض الانبعاثات مع مراعاة التكلفة الاقتصادية أو بمعنى آخر هي وسيلة لتحقيق الهدف بأقل الخسائر الممكنة وأحيانا بدون خسائر على الإطلاق بل قد تحقق مكاسب. و هذه الآليات هي الاتجار في وحدات خفض الانبعاثات، آلية التنمية النظيفة

والتنفيذ المشترك لبعض بنود البروتوكول و يتناول الجزء التالي التعريف بكل آلية على حدة:

أولاً: آلية التنمية النظيفة و تنص علي قيام الدول المتقدمة بمشروعات في الدول النامية بغرض مساعدة الدول النامية في تحقيق التنمية المستدامة مع المساهمة في تحقيق الهدف الأساسي من اتفاقية التغير المناخي و في نفس الوقت مساعدة الدول المتقدمة في الالتزام بتخفيض الانبعاثات الي الحد المقرر لها. فهذه الآلية تفيد كل من الدول النامية و الدول المتقدمة علي حد سواء. فالدول النامية ستستفيد من الاستثمارات الأجنبية أما الشركات في الدول المتقدمة فستتمكن من استخدام الانبعاثات المتأتية من أنشطة هذه المشروعات وللإسهام في الامتثال لجزء من التزاماتها بتحديد و خفض الانبعاثات كميًا. إلا أنه لتعظيم الاستفادة من هذه الآلية يجب أن تشمل أكبر نوعيات ممكنة من المشروعات بحيث توفر فرص الاستفادة لأكبر عدد ممكن من الدول النامية.

ثانياً: الاتجار في وحدات خفض الانبعاثات: علي عكس آلية التنمية النظيفة تقتصر هذه السياسة علي الدول المتقدمة إذ تسمح بشراء وحدات خفض الانبعاثات فيما بين الدول من ناحية و فيما بين الشركات داخل الدولة الواحدة من ناحية أخرى, بحيث يشتري من لديه إنبعاثات أكثر من الحد المسموح ممن لديه إنبعاثات أقل.

ثالثاً: التنفيذ المشترك لبعض بنود البروتوكول: إن المادة السادسة من البروتوكول تنص علي أنه يجوز لأي طرف مدرج في المرفق ١ بغرض الوفاء بالتزامات خفض انبعاثاته أن ينقل إلى أي طرف آخر أو يحصل منه علي وحدات خفض انبعاثات ناجمة عن المشروعات الهادفة إلى خفض الانبعاثات البشرية المصدر من الغازات الدفيئة أو تعزيز إزالتها بواسطة مناطق الإمتصاص في أي قطاع من قطاعات الاقتصاد شريطة ما يلي:

أ- أن يحظى المشروع بموافقة الأطراف المعنية.

ب- أن يوفر المشروع خفضاً في الانبعاثات أو تعزيزاً لازالتها بمناطق إمتصاصها.

ج- ألا يحصل طرف علي أي وحدات خفض للانبعاثات إذا لم يمثل لالتزاماته بموجب المادتين الخامسة والسابعة المتعلقةتين بوضع نظام وطني لتقدير الانبعاثات و تقديم قائمة جرد سنوية للانبعاثات و إزالتها بواسطة البواليع.

د- أن يكون الحصول علي وحدات خفض الانبعاثات مكملًا لاجراءات محلية لأغراض تلبية الالتزامات بخفض الانبعاثات.

يتضح من التحليل السابق أن البروتوكول استمر في نهج الاتفاقية بمراعاة الدول النامية ومطالبة الدول المتقدمة بتقديم العون لها لمواجهة المشكلة كما تضمن لأول مرة أهدافاً كمية قابلة للقياس ولكن الواقع أن بروتوكول كيوتو يواجه تحديات تجعل تساؤلات كثيرة تثار حول مدى فاعليته وامكانات نجاحه.

هناك تحد يواجهه البروتوكول وهو متعلق بأساليب التنفيذ، فإذا نظرنا إلي الضريبة علي الكربون وهي الوسيلة ذات أكبر الأثر المباشر علي استهلاك الوقود لوجدنا فيها مشكلات عديدة: مثل كيفية قياس الضريبة اللازمة لتحقيق الخفض المطلوب في الانبعاثات واختلاف مرونة الطلب من

استخدام لآخر ومن بلد لآخر بالإضافة إلى إمكانية تغيير المرونة وفقاً لتوافر البدائل.

من أهم التحديات أيضاً كيفية إلزام الأطراف بالامتثال لأحكام البروتوكول وعدم التنصل من التزاماتهم. إذ أن من عيوب البروتوكول عدم وجود آلية ردع أو عقاب مما قد يغري الدول الأطراف بخرق البروتوكول بجانب مشكلة أخرى تتمثل في المشاكل المتعلقة بالتطور التكنولوجي وهو ما سيتم مناقشته عند التعرض للآثار الاقتصادية للبروتوكول.

تاريخ إنضمام العراق إلى الإتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية:

أصبح العراق عضواً في إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية وذلك إعتباراً من ٢٦/١٠/٢٠٠٩ وأقر ذلك في مؤتمر أطراف الإتفاقية الخامس عشر الذي أُنعقد في كوبنهاغن للفترة ٧-١٨/١٢/٢٠٠٩.

٣. نسبة مساهمة العراق مع الدول العالمية لمشكلة الإحتباس الحراري:

إن العراق مثل بلدان المنطقة العربية التي تعتبر كغيرها من بلدان العالم النامي لا تتحمل سوى قدر قليل من المسؤولية التاريخية في ظهور مشكلة تغير المناخ (حوالي ٥% فقط من إنبعاث غازات الدفينة بالنسبة للمنطقة العربية وحوالي ٠,٢١% بالنسبة للعراق فقط إلا إن هذه النسبة أخذت بالتزايد في ظل التنمية الصناعية والإقتصادية وبغياب إستخدام التقنيات النظيفة ووسائل الإنتاج الأنظف ومصادر الطاقة المتجددة) إلا أنها لن تكون بمنأى عن آثار هذه المشكلة لابل من المرجح أن تكون من أكثر المناطق عرضة للتأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية وتفاعلاتها المختلفة الأمر الذي يترتب عليه عدة إنعكاسات سلبية على التنمية الإقتصادية والإجتماعية وعرقله لمسيرة التنمية المستدامة، ولعل الأثر الأكبر لتغير المناخ في المنطقة العربية يتمثل في تهديده للأمن الغذائي نتيجة تراجع الموارد المائية وتقلص الإنتاج الزراعي وتدهور الغطاء النباتي وفقدان التنوع البيولوجي كما يشكل تغير المناخ تهديداً لإستثمارات إقتصادية حيوية في المناطق المختلفة وخاصةً في المناطق الساحلية فضلاً عن التداعيات الإجتماعية والصحية وإنتشار الأمراض وتفاقم الأوبئة.

٤. أهم المشاريع التي نفذها العراق للتقليل من آثار الإحتباس الحراري:

لم ينفذ العراق لغاية الآن أي مشروع ستراتيحي في مجال التخفيف من آثار التغير المناخي إلا إنه يوجد وضمن الخطة المستقبلية لإدارية موضوع التغيرات المناخية في العراق مجموعة من المشاريع التي من المتوقع تنفيذها في المستقبل القريب جداً والتي من أهمها مشروع متكامل للتكيف وضمن صندوق التكيف للإتفاقية وذلك لمنطقة الأهوار جنوب العراق وسيضمن هذا المشروع مجموعة من المشاريع الصغيرة لإنعاش المنطقة ولتوفير مصادر الطاقة الكهربائية المتجددة لها بالإضافة إلى مشاريع لمعالجة ملوحة المياه ولنشر الوعي بين أهالي المنطقة وذلك ضمن خطة لتكليفهم للتعامل مع التغير المناخي الحاصل فيها ومشروع آخر لتحديد التقنيات التي يحتاجها العراق للعمل وفق الطاقة والإنتاج الأنظف (TNA) وهذا المشروع يشمل كافة القطاعات سواء كانت الصناعية أو التجارية أو الزراعية وما إلى ذلك.

بالإضافة الى ما سبق سيتم المباشرة بشكل مبدئي في الوقت الراهن بمشروع إعداد البلاغ الوطني الذي سيعتبر الخطوة الأولى للعراق لإستعادة مكانته كعضو فاعل ومتفاعل ضمن المجتمع الدولي في مجال التغيرات المناخية وفي هذا التقرير سيتم تحديد كميات إنبعاث غاز ثنائي أكسيد الكربون عن العراق وتحديد مصادر الإمتصاص المتاحة للتخلص من هذا الغاز هذا بالإضافة الى تحديد المشاريع الممكنة وحسب أولويات الحاجة لها.

٥. ما هي التأثيرات المباشرة وغير المباشرة على الواقع الزراعي والصحي والبيئي للعراق؟

من أهم الأمور التي تشكل ضغطاً كبيراً على البيئة العراقية هي إتساع رقعة التصحر والمناطق الجافة والمهددة بالتصحر حيث وصلت نسبة التصحر حوالي ٧٠% للأراضي الزراعية المروية وما يقارب الـ ٧٢% للأراضي الزراعية المطرية و ٩٠% في المراعي نتيجة لشحة المياه بسبب تغير المناخ ولسوء الإدارة في قطاع المياه مما يعتبر عاملاً مهدداً بشكل واضح على الأمن الغذائي في البلد تزامناً مع الزيادة المستمرة لأعداد السكان حيث إنخفضت إنتاجية الدونم الواحد من الأراضي في العراق الى مستويات متدنية مقارنة بالدول المجاورة بسبب سوء إدارة الأراضي وتدهورها حيث أشارت التقارير لعام ١٩٩٣ إن القطاع الزراعي يساهم بـ ١٨% من الناتج القومي الإجمالي ويمثل ٢٤% من قوة العمل وكمعدل الأراضي الصالحة للزراعة كانت مساوية الى ٠,٣ هكتار/فرد أما اليوم فإن هناك تدهور كبير في الأراضي وخاصة المروية منها.

بالإضافة الى ما سبق فإن المؤشرات الإحصائية في وزارة الصحة تشير إلى وجود إزدياد واضح في عدد المرضى الراقدين بالمستشفيات من جراء الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي حيث إن عدد المرضى الراقدين لعام ٢٠٠٧ بلغ (١٧٩,٨١٧) مريضاً في مدينة بغداد مقارنة بعام ١٩٩٨ والتي بلغ (١١٦,١٥٥) مريضاً مما يؤشر زيادة واضحة في عدد المرضى المصابين بأمراض الجهاز التنفسي وكما هو معروف إن الإحتباس الحراري وتغير المناخ له تأثير أكيد في إزدياد عدد المصابين بأمراض الجهاز التنفسي وخاصة أمراض الربو ومضاعفاته.

٦. في ظل تصريحات المنظمات الدولية بجفاف نهري دجلة والفرات عام ٢٠٤٠، ما هي رؤية وزارة البيئة المستقبلية حول ذلك

يشكل حوالي ٨٠% من مساحة السهل الرسوبي سلة الغذاء بالنسبة للعراق وتعاني هذه المنطقة حالياً من درجات مختلفة من التملح والتغدق نتيجة لعوامل عديدة منها تغير المناخ وسوء الإدارة كما إن كون منابع النهرين الرئيسيين في العراق هي من دول مجاورة يعتبر تهديداً كبيراً لضمان إمكانية الحصول على موارد المياه بشكل مستمر حيث أوضح تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية لعام ٢٠٠٨ الذي بين تحديات البيئة العربية وتحديات المستقبل إن توافر المياه العذبة في العراق قد تناقص بشكل واضح منذ عام ١٩٥٥ الذي كان خلاله كمية ما متوفر من مياه عذبة سنوياً ولكل فرد مساوي الى (١٨,٤٤١ م^٣/فرد/سنة) بينما وصلت هذه القيمة الى (٢,٤٠٠ م^٣/فرد/سنة) في عام ٢٠١٠ ومن المتوقع أن تصل الى (١,٧٠٠ م^٣/فرد/سنة) في عام ٢٠٢٥. مما سبق يتبين أن هناك شحة واضحة بمصادر المياه في العراق كما إن التأثيرات المستقبلية المتوقعة للتغيرات المناخية تشير الى إمكانية حصول نقصان وتذبذب مستقبلي واضح في كميات المتساقطات وزيادة بدرجات الحرارة مما سيعجل من تفاقم الهشاشة في قطاع مصادر المياه

العذبة حيث إن كمية ونوعية مصادر المياه العذبة المتوفرة تعتبر ضمن حدود الخطر فمعظم مساحة العراق تقع ضمن الصحراء وهناك أراضي تقع ضمن مساحته تستقبل مياه مطر تقل عن ٥٠ ملم سنوياً . كنتيجة لذلك فإن العراق يعتبر من البلدان التي تعتمد بشكل كبير جداً على البلدان المجاورة مثل تركيا، سوريا وإيران لتوفير مصادر المياه العذبة التي تتدفق الى العراق مثل نهري دجلة والفرات ونهر القارون. إن إستمرار النقص في كمية المتساقطات بالإضافة الى زيادة معدلات الإستهلاك في البلدان المجاورة التي تعتبر بلاد المنبع لمصادر المياه المتوفرة في العراق سيؤدي الى تفاقم حالة شحة المياه العذبة في العراق في المستقبل، فعلى سبيل المثال بينت بعض المديلات الرياضية الخاصة بالتنبؤات المستقبلية لحالة مياه الشرب في العراق إنه مستقبلاً سيصل النقصان في تصريف مياه نهر الفرات الى نحو ٢٩- ٧٣% . إن ما تم ذكره من عوامل بالإضافة الى العديد من التأثيرات الأخرى ستخلق تحديات واضحة في قطاع المياه في العراق خلال العقود القادمة.

بالإضافة الى ما سبق فإن تحديات قطاع المياه في العراق تكمن في تفاقم حالة الإستخدام غير الفعال أو الغير الملائم للمياه في العراق، كما إنه ما يقارب الـ ٩٠% من المياه العذبة يذهب الى قطاع الزراعة وإن زيادة معدلات النمو السكاني وأشكال الهجرة كلها عوامل معقدة تؤدي الى تعقيدات إضافية في إمكانية إدارة قطاع المياه في العراق.

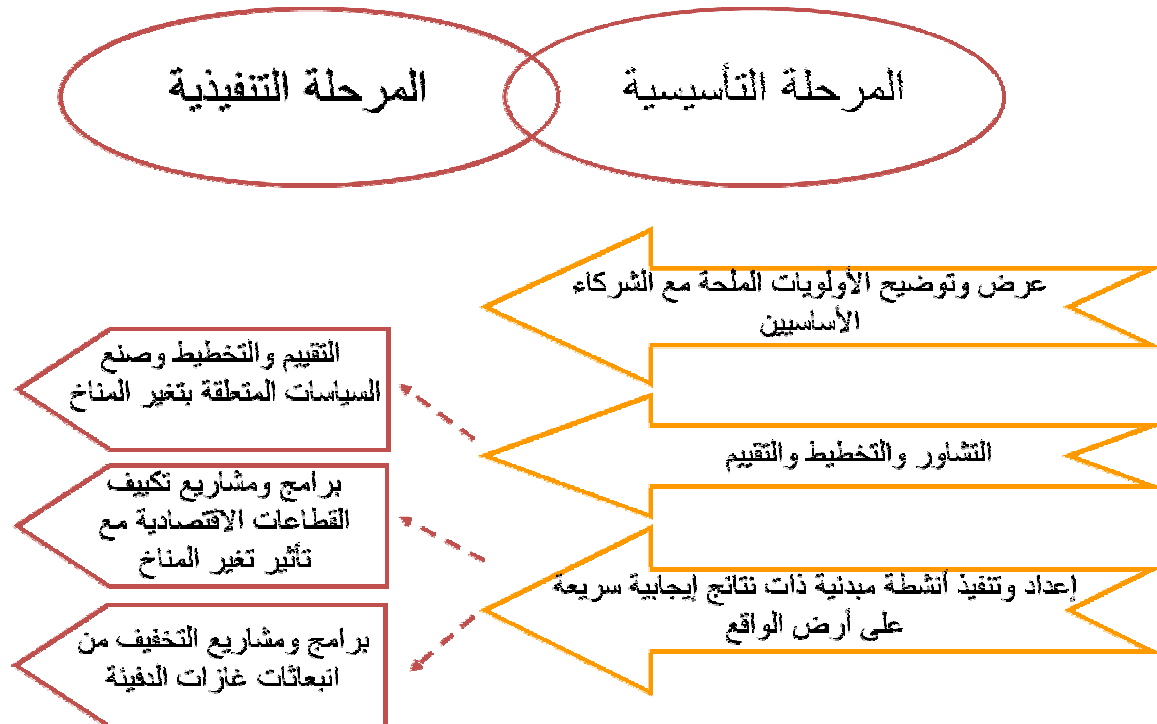
٨. هل هناك خطة إستراتيجية للحفاظ على هذين النهرين من الجفاف؟

إن الحكومة العراقية والشعب العراقي لديهم خطط طموحة لإنعاش البلاد. فمن أهم أهداف خطة التنمية الوطنية، تحقيق زيادات سريعة في الناتج المحلي الإجمالي. العمل على نطاق واسع لخلق فرص عمل والحد من الفقر وتجدر الاشارة الى أن تحقيق هذه الأهداف يجب أن يتم بطريقة عادلة ومستدامة. وسوف يتحقق ذلك من خلال إدخال تحسينات طموحة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل إنتاج النفط والتنمية الصناعية والزراعة والسياحة. حيث يعتبر العراق في طليعة الدول المهتمة عالمياً بتغير المناخ كما أنه من المتوقع أن تكون تأثيرات تغير المناخ على الأنظمة البيئية الهشة والبشر هائلة بالإضافة لاثاره الكبيرة المتوقعة على الموارد المائية، وموارد الأراضي، ومستويات البحار، وإنتاج الأغذية والصحة البشرية واستخدام الأراضي والسياحة والتنوع البيولوجي. إن تغير المناخ يهدد بإضعاف الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار والنمو والحد من الفقر وايضاً التقدم الهش الذي تم تحقيقه في السنوات الأخيرة في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأنشطة الاقتصادية بالعراق تساهم في زيادة انبعاث غازات الدفيئة وبالتالي في تغير المناخ.

بعض المؤشرات قد رصدت تأثير التغيرات المناخية الفعلية في العراق فقد تم رصد حالات الجفاف الشديد في معظم مواسم الجفاف الأخيرة. ففي هذه السنوات انخفض معدل هطول الأمطار جنبا إلى جنب مع انخفاض تدفقات الأنهار الرئيسية مما يؤدي إلى ندرة المياه وبالتالي إلى التصحر. أيضاً زيادة وتيرة العواصف الترابية وفقدان التنوع البيولوجي.

وبالنظر إلى التاريخ السياسي المعقد الحديث للعراق نجد أنه تسبب في جعل العراق أقل قدرة من معظم البلدان للتصدي للتحديات المتعلقة بالتغيرات المناخية. وبالرغم من ذلك فإن خطة التنمية الوطنية أقرت بأهمية التغيرات المناخية ولذا انضمت الحكومة إلى الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة المتعلقة بالتغيرات المناخية وعينت وزارة البيئة لتكون نقطة الاتصال. وبالإضافة إلى ذلك وبدعم من الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الدوليين بدأت وزارة البيئة الأنشطة الأولية لفهم وتخطيط وتطوير قدرات واسعة للتصدي للتغيرات المناخية ومنها وضع برنامج متكامل للتغيرات المناخية الذي يعتبر إستجابة لتحديات تغير المناخ التي تواجه العراق، فقد تم إعداد البرنامج المتكامل للتغيرات المناخية في العراق وسيتم تنفيذ هذا البرنامج في إطار خطة التنمية الوطنية بالتعاون مع الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) والبيئة (UNEP). ويهدف هذا البرنامج إلى تسهيل إجراءات منهجية ومتكاملة بشأن القضايا ذات الأولوية للتغيرات المناخية. على المدى المتوسط والطويل، فإن هذا البرنامج يهتم بتطوير القدرة على التكيف مع تأثيرات المناخ في العراق. ويهدف هذا البرنامج المتكامل إلى توضيح الأولويات للتعامل مع التغيرات المناخية والاسترشاد بها في إنشاء الأطر القانونية والمؤسسية، لاجتذاب الموارد المالية والتقنية لدعم الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ في العراق وبناء القدرات العامة في القطاعات ذات الصلة للتعامل مع تلك القضايا.

تم تصميم البرنامج تماشياً مع القدرة الاستيعابية والتمويل المتاح وعليه فإن البرنامج يجب أن ينفذ من خلال مرحلتين : المرحلة التأسيسية والمرحلة التنفيذية كما هو مبين في الشكل التالي.



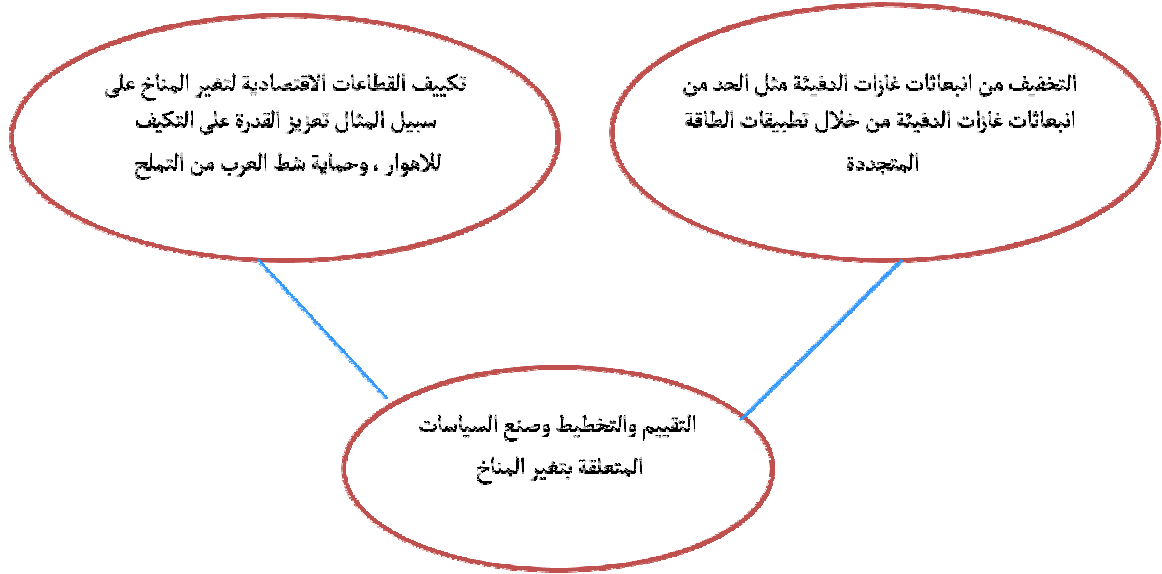
البرنامج المتكامل للتغيرات المناخية

المرحلة التأسيسية. تعرض هذه المرحلة الاحتياجات الأكثر إلحاحاً لوضع حجر الأساس لمرحلة التنفيذ. تشمل هذه المرحلة ثلاثة مكونات، أولاً: مساعدة الحكومة لتحديد القضايا ذات الأولوية الملحة وتتعلق في معظمها لدعم تعزيز الوعي بالتغيرات المناخية ثانياً: إجراء التقييمات لمدى تأثير تغير المناخ على العراق وتوفير الدعم الاستشاري لاعتباره ضرورة كأساس لتصميم برنامج طويل الأجل. وفي موازاة ذلك يأتي العنصر الثالث وهو دعم الأنشطة النموذجية التي تتم على أرض الواقع والتي يكون لها نتائج ملموسة.

في غضون سنتين من بدء البرنامج، سيتم تحقيق النتائج التالية :

- تفعيل اللجنة الوطنية لتغير المناخ التي تحتاج أن تجتمع على الأقل مرتين في السنة؛
- تقديم البلاغ الوطني الأول لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بالتغيرات المناخية طبقاً للمعايير الدولية؛
- إقرار إستراتيجية وطنية شاملة لتغير المناخ؛
- المشاركة الكاملة من جانب جميع أصحاب المصلحة والمنتفعين، الحكومات المحلية والمجتمع المدني؛
- إستقطاب ٢٠ مليون دولار على الأقل لتمويل أنشطة تتعلق بالتغيرات المناخية من مصادر دولية ووطنية ومحلية للتصدي لتغير المناخ.

المرحلة التنفيذية. تبتثق هذه المرحلة من مرحلة التأسيس وتشمل ثلاثة مكونات هي : (١) الاستمرار في تحسين التخطيط والتقييم ووضع السياسات، (٢) تكييف القطاعات الاقتصادية لتغير المناخ؛ (٣) التخفيف من انبعاثات غازات الدفيئة وستؤدي هذه المرحلة إلى التقليل من تأثيرات تغير المناخ وتحسين سبل العيش وإيجاد بيئة مناسبة للتحويل إلى إقتصاد منخفض الكربون.



البرنامج المتكامل للتغيرات المناخية – المرحلة التنفيذية

وسيتم تحديد تفاصيل مرحلة التنفيذ اثناء المرحلة التأسيسية وعلى اية حال فقد تم بالفعل تحديد ثلاث أولويات للمرحلة التنفيذية وهي كالاتى:

- الحد من انبعاثات غازات الدفيئة من خلال تشجيع تطبيقات الطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة،
- تعزيز القدرة على التكيف المناخى فى بلاد ما بين النهرين والاهوار وتوفير متطلبات سبل العيش،
- حماية شط العرب من التغيرات المناخية الناتجة من عملية التملح

الترتيبات الادارية للبرنامج: البرنامج المتكامل للتغيرات المناخية هو مبادرة مشتركة من وزارة البيئة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وزارة البيئة هي المسؤولة الاولى على التوجيه العام، وضمان أن البرنامج متكامل ومدمج في جميع العمليات الوطنية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعمليات التخطيط والتنسيق العام وتسهيل التنفيذ، وضمان المعايير الدولية للتنفيذ والرصد والتقييم. أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة فهو المنوط بتقديم الدعم الفنى فى كافة مجالات البرنامج. وسيكون البرنامج منفتحاً على المنظمات الدولية الاخرى وكذلك المؤسسات الوطنية خاصة فيما يتعلق بتنفيذ برامج وأنشطة فى القطاعات ذات الصلة كالمياه والزراعة والصحة والصناعة .

الموارد المطلوبة: تقدر تكاليف المرحلة التأسيسية بحوالى ٢.٥ مليون دولار. وسيتم توفير الموارد الأولية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الامم المتحدة للبيئة ووزارة البيئة. والتمويل المتبقى للمرحلة التأسيسية ينبغى الحصول عليه من مصادر دولية مثل مرفق البيئة العالمية وصندوق التكيف. أما مرحلة التنفيذ فتم تقدير تكاليفها بنحو ٢٥-٣٠ مليون دولار سيجري السعي لتوفير هذا التمويل من مصادر حكومية وثنائية، بالإضافة الى العديد من المصادر الدولية الخاصة بالتمويل المتعلق بتغير المناخ للدول النامية.